

الشيخ علي يوسف



سياسة العامة والسياسة خاصة

كان الشيخ علي كاتباً سياسياً ، وكانت سياسته اسلامية عثمانية مصرية . ثم لما انظر الاتحاديون المسيحية التركية ، واضطهاد العرب والعربية ، كانت سياسته اسلامية عربية أولاً ثم عثمانية . أعني انه يخدم الدولة العثمانية في كل ما يستلزمه الا اذا كان معارفاً للاسلام او العرب ، وقد خدمها أجل خدمة في تأسيسه جمعية الهلال الاحمر في مصر ، فهو الذي من هذه السنة الحسنة في مصر فاستفادت الدولة منها تلك الألوف الكثيرة من الجنهات مع عشرات طيبة منظمة أدت لها الخدمة النافعة في جربي طرابلس والبلقان ، كما كان له في مؤيدته اليد البيضاء في اعانتها من قبل على حرب اليونان كان المؤيد العظيم فيما عليه المصريون الآن من التعلق الشديد بالدولة العثمانية والحلب الخالص لها . وقد كانوا يعتقدون الترك وحكم الترك وقتاً شديداً لانهم لم يروا من آثار حكمهم ولم يحفظوا من اخبار حكامهم ما يوجب غير ذلك . وقد عجلى ذلك في الثورة العراقية أظهر التجلي ، فكان زعماءها عازمين على جعل حكومتهم مصرية محضة بتولي ادارتها المصريون دون الترك والمستركين من الشركس وغيرهم . فلما وقعت البلاد تحت سيطرة الاحتلال الاجنبي ثقل ذلك على المسلمين طبعاً ، وأحسوا بضعفهم ، فحدث عند بعض المشتغلين بالسياسة فكرة التعلق بالدولة والرجاء فيها . وكبر ذلك ونمي بل وجد وظهر منذ تولى الأريكة الحديوية الوزير (الحاج عباس حلي الثاني) وفقه الله وأيده ، فانه بما سانه من زيارة الأستانة في كل عام ، أوجد في مصر حركة سياسية وطنية لم تكن في غير الايام ، وجرأ المصريين على ما لم يكونوا يتجرؤون عليه من قبل ، وولى وجوههم شطر تلك العاصمة ، وأطلق السنهم واجري ، أقلامهم ، بما لم يكن يهد من احد منهم ، وكان المؤيد خطيب هذا المنبر ، أو منبر خطباء هذه السياسة ، ولكن مصر لم تستفد شيئاً مما كانت ترجوه من هذه السياسة . وانما استفادت منه الدولة تعلق السواد الاعظم من المصريين بها وحبهم لها ، فكان من اثره جمع لاغانات لها في كل حرب تدخل فيها

لاموضع هنا لبيان أثر هذه السياسة في معاملة الانكليز لمصر والدولة العثمانية ،

ولا لبيان تأثير هذا الحب والتعلق من الخديو وأتمته في نفس السلطان عبد الحميد ثم في نفوس من خلعوه وخالفوه في هذه الدولة ، ولا لبيان سيرتهم مع عزيز مصر ، ولا مع الإنكليز فيما يتعلق بسياسة مصر . لأن موضوعنا سياسة « الشيخ علي يوسف في المؤيد وفي نفسه » وخلاصة القول فيها أنها كانت إسلامية في كل حال - عثمانية مصرية مما أيام كانت الآمال والأمانى توطئ بالدولة لحل المسألة المصرية باخراج الإنكليز من مصر - ثم عثمانية محضه مصرية محضه بعد ما خابت تلك الآمال ، وطاحت تلك الآمانى والأحلام ، التي كان يقال في مثلها « حياتنا بين يدي المايين » ثم عربية عثمانية في العهد الأخير ، كما اشرنا الى ذلك في فاتحة الكلام . بل صارت خدمته للدولة في هذا العهد داخلة في سياسته الاسلاميه العامة . وسيأتي الكلام في سياسته المصرية خاصة .

يقول أعداؤه وخصومه في السياسة من قومه انه كان متقلبا في سياسته ، ويدون عليه من ذلك ما قد يعد له . والسياسة متقلبة بنفسها ، فالذي يجمد على حال واحدة لا يستطيع ان يكون سياسيا ، لان الاحوال تغير دائما ، والسياسي هو الذي يدور معها كيفما دارت . وفي الحكم والامثال « دوام حال من الحمال » وانا يغاب على الرجل ان يكون متقلبا في المقاصد لا في الوسائل

فعلى هذه القواعد التي لاتزاح فيها برد أنصار الفيدشبهة خصومه بانه كان في سياسته أثبت من الأطوار . أما سياسته الاسلاميه فالامر فيها ظاهر ، ولم يهتمه بالتحول عنها منهم ، وأما سياسته العثمانية فقد ثبت عليها حتى الممات أيضا . وآخر خدمة خدم بها الدولة تأسيس جمعية الهلال الاحمر المصرية ، وكان عضوا عاملا في جمعية اعانة الحرب أيضا . نعم انه شن على جمعية الأتحاد والترقي حربا عوانا لاعتناده ان ما سارت عليه في سياسة الدولة وادارتها كان ضارا بالدولة العلية والامة العثمانية عامة ، وقومه العرب خاصة ، ومضطحا للرابطة بين الدولة وبين مصر . . ومنايا للسياسة الاسلاميه أيضا ولم يكن رحمه الله منفردا بهذا الاجتهاد بل كان متفقا فيه مع جماهير العثمانيين من الترك والعرب الذين اتفوا عدة أحزاب لمقاومة الجمعية ، وصار أكثر اعضاء مجلس الأمة عليها فاضطرت الى حله بالإرادة السلطانية . ثم ان الجمعية نفسها صرحت بأنها كانت مخضبة في كثير من أعمالها ومقاصدها وانها رجعت عنها ، ومنها تترك العرب وغيرهم من الاقوام العثمانيين فنظروا للمتابع للحوادث انه قد ظهر انه كان مصيبا في اتقاده ، وكان آخر ما ظهر للجمهور من ضرر سياستها هو أول شيء كان أول من اتقده عليها جهرا ،

وهو جعل السلطة في أيدي الضباط واضفاهم بالسياسة وقد قال في هذا الموضوع كلمته المشهورة في بيروت في أول العهد باعلان الدستور ، وسكر الناس كلهم بنخبة الفرح والسرور ، وهي « ان السيف والسياسة لا يجتمعان في عهد واحد » قال ذلك لما رأى بعض ضباط الضباط الاتحاديين في بيروت يتصرف في الحكومة تصرف الحاكم المطلق المستبد . ثم تبين أن ضرر اشتغال الضباط بالسياسة والادارة قد اضيف الدولة وقسم القوة فيها على نفسها ، وكان أهم اسباب الخذلان في الحرب البلقانية الأخيرة كما صرح به القائد الألماني الكبير (البارون فندر غلزن) باشا منظم الجيش الألماني

ويقولون ان التقلب والذبذبة في السياسة العثمانية هو ما جرى عليه خصوم النفيد الذين صدق عليهم المثل « رمتني بدائها وانسلت » ذلك بأنهم ينتصرون لصاحب القوة أخطأ أم أصاب ، نهض بالدولة ام هوى بها . فكانوا يقدسون السلطان عبد الحميد ويقولون في طلاب الدستور والاصلاح منه اشد مما قال مالك في الحر . وكانت قاعدة سياستهم ما وضعه لهم زعيمهم مصطفى كامل باشا من الفلو في السلطان عبد الحميد والتشجيع على طلاب الاصلاح والدستور منه ، حتى انه اوجب على من ينطق بالشهادتين - الشهادة لله تعالى بالوحدانية والشهادة لمحمد (ص) بالرسالة - ان يثامها بالشهادة للسلطان عبد الحميد الخ وقد صرحوا في جريدتهم المواء قبل اعلان الدستور بيوم واحد بأن طلاب الدستور اعداء الدولة الحرة لانه يضر الدولة ويفسدها . بل كانوا بعد اعلان الدستور ايضا يصيحون في وجوه بعض العثمانيين المتجهجين به . ثم لما استقرت السلطة بالبيعة اعلان الدستور وصار يدهم المال والقوة قدسهم كما كانوا يقدسون السلطان عبد الحميد ، وصاروا يذمونهم خصومهم كما كانوا يذمونهم عند ما كانوا خصوم السلطان عبد الحميد هذا ملخص ما ردد به أنصار الشيخ نبي على خصومه في مسألة ثباته على سياسته العثمانية في جوهرها ، وهو انه كان يتبع المصلحة ويدور معها ، وهم يتبعون رجال السلطة ويدورون معهم . وقد فتح هنا الباب لهم نالك يقول : ان الشيخ عليا كان من أنصار السلطان عبد الحميد أيضا ، بل هو استاذ مصطفى كامل في الفلو فيه ، وقد نال من رثبه واوسمته أكثر مما نال مصطفى كامل ، وبقي ثابتا على انما عليه فلم يتقلب عليه بعد سقوطه ، كما انقلب عليه تلاميذ مصطفى كامل ، وكنا نتظر ان يمد أنصاره هذا من ثباته . واسكنك نذكر عنهم ان الشيخ كان يتبع في خدمة الدولة العلية المصلحة ، لا الرجال الذين يدهم المال والقوة ، فهل كان الشيخ عليا يجهل ان السلطان عبد الحميد محارب الدولة أم لا ؟ ان قلت : نعم ! فما هو بالسياسي ، وان قلت لا

فما هو بالناصح الذي يتبع المصلحة . وإنما الناصح في هذه المسألة هو المقلم دون المؤيد ودون الوهاب الذي تلقى عنه السياسة الحميدية كالصربية ، ثم أربى عليه في الغلو فيها . وعنى الناس بمدح ذلك السلطان المحرب . فأقول انصار الشيخ الذي ياتون في مدح سياسته فيرتقون في هذا ؟ وما قواك وانت تبصرت في سياسته بحسب المؤرخ الصادق النصف ؟

أقول ان آخر ما أعرف من شوط أنصار سياسة المؤيد في هذه المسألة ان السلطان كان هو الدولة ، فكان لا يد من يتصرف لما لسكونها إسلامية ولتقوي بها على الاحتلال الاجنبي في مصر من مدح السلطان والدفاع عنه كيفما كانت سيرته في سياسته وادارة المملكة . والسياسي لا يكون صوفيا ولا ناسكا يلزم الحق من كل وجه ، بل يلزم مصلحته والمنفعة التي اتخذها قاعدة لسياسته . والمقلم ما كان يذم السلطان ويندد بمخازبه انصاراً الحق وغيره على الدولة ، بل ليصرف عن الدولة قلوب المصريين ويقطع جيل رجائهم فيها خدمة للاحتلال ، لاجل هذا كان في حجاج وخصام قائم مع المؤيد ثم مع الوهاب الذي اتبع سنن المؤيد وغلا فيها غلوا كبيرا . واما الامتناع برتب السلطان واوسسته فلا يلام عليه مثل الشيخ علي ولا مصطفى كامل ، لان التصدي للزعامة السياسية يحتاج الى ذلك . لانه يزيد في جاهه ويملي من كنهه ، ويؤمله لقلبه هؤلاء الحكام والسياسيين أصحاب الماصب فيمدونه من طبقهم . وانما ياب بخاته من يخدم المصلحة العامة تصدأ لله تعالى ، او من يبني خدمته على مقاومة تميز بعض الناس على بعض بهذه الرتب التي تصفيا الحكومة ويطلب إبطالها ، ليتفاضل الناس بعلومهم وأعمالهم ، لا بالألقاب التنظيمية ، ولا حلي الأوسمة الفضية والذهبية

أما أنا فأقول إن كلا من المؤيد والوهاب ومنظهما الأهرام ... قد أضر المسلمين والمثابرين عامة والمصريين خاصة بما جربن عليه من الاسراف في مدح السلطان عبد الحميد والدفاع عنه ، ولولا ان جمهور المسلمين كانوا يحملون ذم المقلم لسياسته وادارته وتديده به على صوه النية ويظنون ان أخباره غير صادقة ، ولولا تلك الردود عليه لسكان قبح ما نشره عظميا ، ولقد كان يكون النفع أعظم لو كان المؤيد والوهاب ينشران مثل تلك الاخبار وينون عليها مطالبة السلطان بالإصلاح ، مشاغبة لطلاب من الثمانيين مع الاعتدال .

وقد كنت أقول لمن اذا كرهتم في ذلك من علماء المصريين : إن المقلم ينشر بعض ما يعلم ، ويعلم بعض ما يقع . وانه يجب عليكم أن تصبروا بأخباره ، مهما كان

ظنكم ووأيتكم في نيتي . والاكنتم طالبين للتلاذذ بدح الدولة والسلطان ، لا لمعرفة الحقيقة التي يتبعها الإصلاح والنساج . فتشابهت السلطان على ما يضر ، وتشكلون عليه في أمر الاسلام وأمر مصر ، وكل ذلك من بناء المصلحة على وعث من الرسل . بدلاً من بنائها على الصخر ، وهو أن تعرف الأمة حقيقة حال دولتها وحكومتها ، وتعتمد على سيرها وعمليها في إصلاح نفسها وإصلاحها .

ومما أعرفه الشيخ علي رحمه الله تعالى من المزية في سياسته الميثانية ، بل في أخلاقه وسجاياه الفطرية ، أنه كان كلما ازداد علماً وخبرة بأحوال الدولة ازداد ميلاً إلى مساعدة طلاب الإصلاح من الثمانيين على ما يطلبونه ، ولو سكن مع روية واعتدال ، ومحافظة على كرامة السلطان لسدة أسباب (منها) مراعاة صلة الولاء بينه وبين الخديو التي كان هذا يحافظ عليها فلا يتقطع عن زيارة ذلك سنة من السنين . (ومنها) ما كان يراه أولاً من تقاع الصديقين به في المسألة المصرية (ومنها) اعتقاده ان يفتنوا أنه صادر خصماً للدولة . (ومنها) ان مفاجأة الناس بخلاف ما يرونه وبما يفضي إلى ضد ما يراهم منه . ويفرهم من المؤيد ، فلما فاجأهم بعد خصومه هذا من ثباته على حفظ كرامة السلطان ، ويمدون مساعدته لطلاب لإصلاح من الثقل في السياسة وعدم الثبات ؟ لا اذكر من الشواهد على رغبته في معرفة حقيقة حال الدولة ومساعدة طلاب الإصلاح فيها ما كان بينه وبين مراد بك صاحب جريدة (ميزان) الذي كان من زعماء جمعية الأتحاد والترقي الأولى ، ولا ما كان من صلته بمحمود باشا الداماد ، فان هذا كما لأعرف حقيقة وخفاياه . واكتفي بأصح الشواهد وأثبتها وهو ما وقع لي منه : إنما كثر اجتماعي به وكان مبدأ صحبتي له في سنة ١٣١٦ إذ كنت أطبع (المنار) بمطبعته في أواخر سنته الأولى وأوائل سنته الثانية قبل شراء مطبعة له ، وما كان أسرع ما وثق بي على قلة نفعه بالناس . ولما رأيتني بجدتي بجرية واستقلال فكري ، ويقبل مني ما أذكره له من الاتقاد على الدولة والسلطان ، خلافاً لاكثر من عرفت في مصر من الاخوان ، رغبته اليه في جعل المؤيد لساناً لطلب الإصلاح في الدولة ، فقال لي : اكتب ما تشاء من رأيك في ذلك مع الاعتدال وحفظ كرامة السلطان ، وذلك كاف في إيصال هذه الافكار والآراء إلى الناس . فكتبت عدة مقالات في موضوع حاجة الدولة إلى الإصلاح وما يجب منه في هذا العصر . فكان ينشرها في صدر المؤيد غالباً كما ينشر غيرها من مقالاتي التي كنت اذيلها بأبصار (م . ر) ويبرزها هو إلى « احمد افاضل الكتاب الجيدين »

ما كنت أظن يومئذ ان أحدا من المتعاضدين المذكورين في مصر ينكر عليه نشر تلك المقالات لأنني كنت أنشر في المنار ما هو أشد منها في تمثيل الحلال والفساد ، وما يجب على الأمة والدولة من الإصلاح . حتى دخلت عليه يوما فإذا هو في جدال مع محمد بك فريد في مقالة من تلك المقالات . كان فريد يقول له ان نشر مثل هذه المقالة يعد خروجاً من المؤيد عن خطته ، وان ذلك قد ساء اشواقهم الوطنيين جداً وقد علمت منه بعد ذلك ان كثيراً من أصحابه كانوا بهذا الشأن ، ولم ير أن يذكر لي ذلك حق سمعت بأذني . وأظنني ايضا على رسالة جهته من تونس واخرى من جلوه في الرد على مقالة من مقالات (المنار) ساءت كثيراً من الناس في تلك الاقطار ، إذ عدوا التصيحة لجهنم عداوة للدولة وخروجاً عليها ، ولكنه لم ينشرها لانه كان يرى ان ما ينشره المنار حق ، وقد كتب بمداد القبرة والاخلاص للدولة .

أليس هذا دليلاً على كونه كان يراعي المصلحة العامة ، ويجب إصلاح الدولة ويساعد المصلحين ، بشرط ان لا يضر نفسه ولا يجر يده ؟ بلى وأنا على ذلك من الشاهدين . ولله لولا ان ظهور جريدة اللواء والزامها خطة القلوب في تقديس السلطان عبد الحميد وفي المسألة المصرية ووقوفها للمؤيد بالرصاد ، وإسائها تأويل كل ما ينشر فيه بقلم الرواية والاعتدال ، لا وقف المؤيد بالمصريين عند ما عهدوا في السياسة الثمانية ، بل لتعدد وتكثرت في السير الى الغاية التي يجب ، وهي معرفة حقيقة حال الدولة ومعرفة حقيقة أنفسهم ، ومكانهم منها ومكانها منهم ، وما يجب عليهم لها ولا تقصيرهم ، ولكنها مصر حينئذ هي الميادين الأكبر لاجراء الثمانيين على ما كانوا يطلبون من الإصلاح ، ولو صالوا بذلك الى غير ما كان من اكراه الجيش السلطان على اعلان الدستور ثم خلفه بقوة السلاح ، وما ترتب على ذلك من الشقاق والحذلان ، الذي نشكو من سوء عواقبه الآن .

وجهة القول في سياحة المؤيد الثمانية إنها بنيت أولاً على اساس المسألة المصرية ، وتوجد بها تقوية الصلة بين الدولة ومصر ، وبين السلطان والحدود . وكان الشيخ علي لا يعرف في أول العهد بها من أمر الدولة والسلطان شيئاً ، الا ما اقتضته الحال من تلك الحركة الخديوية ووافق ما جيل عليه من النزعة الاسلامية . ثم انه صار كلما زاد علمها بالدولة واختبارها يتألف في التصحيح ، ويساعد طلاب الإصلاح من الثمانيين ، مع سيطرة ما كان يرمى اليه من تقوية الصلة بين مصر والدولة المليية ، والحفاظة على كرامة السلطان ان لم يكن لبناته فلما هو متعدي به من لقب الخلافة الاسلامية ، ولما بينه وبين عزيز مصر من الرابطة الروسية

وأما اللواء فقد بدأ سياسته المهيمنة بما تلقفه من سياسة المؤيد في طفولته، (أي للمؤيد) وغلا فيها كدأبه وعادته ، وكان كلما زاد صاحبه معرفة بسوء حال السلطان عبد الحميد وزبائنه ، يزداد غلوا في أطرائه وتقدمه ، وأسرافا في التشنيع على طلاب الإصلاح للندرة . ذلك بأنه كان له راتب مالي يأخذه من (المائين) فوق مانال من الرتب والأوسمة لنفسه واسكثير من المصريين ، وفوق المال الذي كان يأخذه بأسماء أخرى كهدد الاحتفالات السنوية بميد الجلوس السلطاني في أوربة . ووراء ذلك ما لا يحسن ذكره في هذه الترجمة . فإذا كان هذا هو اثبات الحمود عند الذين يظنون في الشيخ علي لتحويله عنه ، فأعدك منحكم به في هذه القضية قول الخليفة العادل عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « مراجعة الحق خير من التادي في الباطل »

على أننا رأينا أن الشيخ ثبت على خدمته الدولة في تقوية حقوقها في مصر ، ونأهيك بتلك القارة السمواء التي شنها على حكومة بلاده في مسألة القضاء الشرعي إذ أرادت بضبط الانكليز أن تبطل جعل تولية قاضي مصر الأكبر من حقوق السلطان يرسله من الآستانة ، وفي إعانة المصريين لها بالأموال ، ولا سيما في أزمئة الحروب والشدائد . وفي تقوية الصلة بين عابدين والمائين (كما يقال في عرف هذا العصر) وقد ختم ذلك بأفضل خاتمة ، وهي تأسيس جمعية الهلال الأحمر ، واحتفال أخيرا من لجنة إعانة الحرب البلقانية لأنه اقترح أن ترسل اللجنة إلى الدولة ما بقي في صندوقها من المال - وهو مبلغ كبير - بعد انتهاء الحرب ، فإني الرئيس واكثر الأعضاء ذلك . فإيدلنا المعارضون على خدمة غيره لها ، التي تصاهى خدمته وتفتي غناها . ومن سبر غور السياسة يعلم ان حملته على الاتحاديين كانت اتقع الدولة في سياستها ومصالحها الدائمة من تلك الاعانات المالية ، لأنها تقيد في اصلاح سياستها الدائمة . والاعانة منفعة موقته عارضة ، ورحم الله الاستاذ الامام حيث قال : « ما وعظك مثل لأم ، ولا قومك مثل مقاوم »

سياسة المصرية

كانت مقاومة الاحتلال والسعي لجلاء الجيش الانكليزي عن مصر من قواعد سياسة المؤيد الاساسية ، وقد كان ذلك مرجوا لان حكومة لندرة كانت تهرح رسميا بأن احتلالها للبلاد المصرية موقت وانها ستعجلي عنها ، ولأن دول أوربة كانت معارضة لها في احتلالها مرفقه لكل ما يثبت قدمها ، واشدهن في ذلك فرنسا ، ولأن

٩٥٤ التنظير بين الشيخ علي والحزب الوطني في خدمة مصر (الناشر ج ١٢ ١٩٠٢)

الدولة العثمانية كان يحسب لها حساب كبير في هذا . فلما عرف الفقيه حقيقة الدولة العثمانية ، ومنتهى شوطها في المسألة المصرية ، ورأى كيف وجهت فرنة الفتح في حادثة (فتوده) الشهيرة ، ثم كيف تقدمت (سنة ١٩٠٤) مع انكثرة الاتفاق على ترك حقوقها لمصر ، في مقابلة مساعدتها على احتلالها كما مر اكس ، ثم كيف تابعت مسار الدول الكبرى على اقرار انكثرة على احتلالها في مصر ، واعطائها اليهود على عدم معارضتها فيه . لما علم ذلك رأى ان العمل النافع لمصر انما يكون فيها وفي لندوة ، لأن الجذب والدفح صار محصورا بين المصريين والانكليز ، فلا رجاء في احد يساعد المصريين مساعدة يرحب فيها الا بعض احرار الانكليز محبي الانصاف أو المعارضين لحكومتهم في سياستها الاستعمارية . فخصر عمله في هذين الاخيرين ، فقامت عليه قيامة جريدة اللواء وأنصارها ، وسعوا المؤيد بالقطم الاحمر ، لأن الوطنية وخدمة مصر عندهم تجل في شيئين : مطالبة الانكليز بالجللاء عن مصر ، وشم نظار الحكومة ودم كل عمل عمله في مصر . أما الفقيه فقد اغتم فرصة لإصرار اللواء على التلو في المعارضة للسير على ما أوجبه عليه تغير السياسة الخارجية وطول التجربة والاختبار من الاعتدال في المعارضة ، واقامة الحججة لمصر بأن فيها من يتكلم ويفاضل بالحجة والبرهان ، لا بالتحمية ومكابرة الحسن والبيان ، وكان يرى ان الحجة والجهل ، قد تكون مجنا الروية والعقل ، فيكره أن يصادر اللواء في حريته ، على ايذائه له ولوطنه .

أما عمله في مصر لمصر فطرقه وأنواعه كثيرة ، منها ما هو خاص بتدبير الاهالي وارشادهم الى ما ينفعهم في التربية والتعليم والآداب والفضائل ، وفي السكسب والاقتصاد والتعاون على الخير ، ومنها ما يتعلق بحقوق الامة على الحكومة ، والتعارض والتعاضد بين مصر والمحتلين

وكان ركن سياسته المصرية الركين تأييد نفوذ الامير الشرعي (الحديوي) وسلطته في كل أمر ، والتوصل الى ذلك بكل ما يمكن ، ويحتج بأن كل ما زاد في سلطته ونفوذه فهو ربح لمصر على الاحتلال ، وكل ما نقص منها فهو مزيد في سلطة الاحتلال ونفوذه . فكل أمر للامير فيه رأي أو قصد فهو الخادم الأمين له فيه ، ينصره برأيه وقلمه ولسانه ، وان خالف رأي نفسه ، الا أنه في هذه الحالة قد يتلطف في عرض رأيه على مسامح الامير قبل الشروع في العمل ، فان قبل فذاك ، والا أخذ بقول الشاعر :
« سيد القول ما يقول الرئيس » وقد ثبت على هذه السياسة واستقام على هذه الطريقة طول حياته ، ولقي في ذلك من الألقا ما يلقاه أمثاله من كيد الخاطئين له على قربه

من أريكة الملك ، ومعارضة المخالفين له في السياسة والرأي ، وخسر كثيرا من الأصدقاء الذين لا يفكر ما لهم عليه أو على الأمة من الفضل ، لأن هؤلاء يرون أن الاخلاص للبلاد في خدمة الأمير إنما تكون بحسب اعتقادهم وواجبهم وإن لم يرضه أحيانا . وقد كانت اخضاعته لبعض هؤلاء الأصدقاء الأوفياء أنهمض حجج من روعه بقلة اثبات وعدم الوفاء ، ويقول من يعرف كنه هذه الوقائع ويزنها بالقياس المستقيم ، هل في هذا القليل من بين الناس ما هو الراجح والمرجوح في هذا الميزان ، للتعريف بحقيقة هذا الرجل الذي يقل منه في الرجال .

أنا سمنا بعض الذين رثوا الرجل في منظورهم ومشورهم قد وصفوه بأنه أوفى الأصدقاء في هذا الزمن الذي قل فيه الوفاء ، وانني - ولا أنكر أن بعض الناس غلوا في اطرائه - أقول أنه كان ذا وفاء يقل من يفضل به . وأما الذين وصفونه بعدم الوفاء فمنهم صاحب الهوى الشبع الذي يتكلم بسوء قصد ، ومنهم المنصف الذي يمتدح ما يقول أما سيء القصد فلا علاج لرضه ولا جواب لقوله . وأما المنصف فله عندي جواب استخرجته من الشواهد التي عرفتها في هذا الباب ولعلها أوضحها وأكبرها ، وهو أن الرجل كان سياسيا قبل كل شيء ، فهو ما ترك صداقة صديق إلا في سبيل السياسة ، والأبعد أن تمذر عليه الجمع بين صداقته وبين ما تقتضيه تلك السياسة . وما لي لا أصرح فأقول كان إذا غضب مولا ، الذي تدور سياسته على قطب وجاه ، على أحد أصدقائه ، يبذل كل ما يراه في وسعه من وسائل ارضائه ، فإن لم يستطع حافظ على هودته بالقدر الممكن . فإذا رأى أنه مضطرا إلى هجره هجرا جليلا ، وإذا اضطر إلى كتابة ما يسوءه لا يمتدى حد الضرورة التي تقتضيها السياسة إلا قليلا . وإذا استطاع في أثناء ذلك أن يخدمه بشيء خدومه ، أن لم يكن ذلك في الجهر ، فن وراء الستار . وهل يستطيع السياسي الذي يخدم الأحرار والملوك أكثر من هذا ؟

كأنني ببعض هؤلاء المنصفين يقول إذا قرأ هذا : « أن عندي انتقادا آخر على الرجل وهو أنه ما كان يفت في مثل هذا عند حد المصلحة العامة أو عند الحق ومقتضى الفضيلة » وانني أذكر هؤلاء - الذين تمثل بعضهم أمامي الآن - بما قلته من قبل في السياسي الذي يشتغل بالسياسة فعلا من كونه لا يزن أعماله بالميزان الذي يزن به الصوفي أو فيلسوف الأخلاق ، وليس ما شرحته من سيرة الرجل في هذه المسألة بالذي يكثر في عصرنا من تصل به الفضيلة إلى مثله . ولا هو بالذي يرتقي إلى وضعه في ميزان سياسة عمر بن الخطاب أو علي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، ولا بالذي

يبد من مقامات الصديقين ، المشروحة في كتابي احياء العلوم ومدارج السالكين
 ان هذه السيرة ممن كان اذا سخط من أحد لانه لم يطمع التظيم الذي يحبه
 نفسه ، يفلو جهد طاقته في ذمه وإيدائه ، ويقدم له بكل طريق يسير فيه ولو الى
 خدمة الماء والامه ، فيضع له العوائير ، ويحضر له الاساير ، ولا يرقب فيه الا ولا ذمة ؟
 أجهوز أن يقرن هذا بذلك ؟ كلا إن ذلك ظلم وجهل بأقدار الرجال ، لا يذهب الى
 مثله الا بدهاء العوام واغترار الاطفال .
 (الترجمة بقية)

باب الاخبار والآراء

صكتاب ابن الرشيد الى الصدر الاعظم

ذكر في بعض الصحف أن سمود باشا الرشيد كتب الى الصدارة العظمى كتابا قال فيه :
 « علنا أن بعض الناس يقومون الآن في بعض الولايات طالبين من الدولة العلية
 مطالب صحيفة بحقوق الدولة ومنافية للدين الاسلامي الخفيف . الامر الذي ساءنا
 جدا . ونطلبه ليكن معلوما لدوائكم ولدى العالم الاسلامي أجمع اننا لا نقبل هذه
 الشؤون المضرة بالدين الاسلامي والدولة . وانما مستعدون مع كافة جنودنا وقبائلنا
 للقيام بما تأمرنا به الدولة العلية ولا نهيد عن اوامر خليفةتنا العظمى » اه
 ونحن نقول « أفصح الأعرابي أن صدق » في قوله انه لا يرضى بما يتنافى الدين
 وانه لا يقبل الشؤون المضرة بالدين والدولة . نقول هذا ونحن لانعلم ماهي المطالب
 التي يتبناها إذ لم يبلغنا أن الناس طلبوا في بعض الولايات ما ذكره ، ولو أنه أشار الى
 تلك المطالب لعلمنا مبلغ صحة حكمه عليها ، وهل هو مصيب فيه او مخطئ ؟ وهل قال
 قوله عن علم باحكام دين الله ام لا ؟

وباليت شكري اذا علم الامير ابن الرشيد ارشدنا الله وإياه الى نصر الدين
 والدولة . ان بعض الناس يطلبون من الدولة منزع الفواحش والتسكرات كالتسكر
 والزنا والربا والمجاهزة بالفتل في رمضان نهارا من دار الملك والخلافة ومن غيرها
 من البلاد العثمانية واقامة الحدود الشرعية فيها كلها ، وعدم بيع شيء من ارضها أو
 معادنها للأجانب ، هل يكون مستعدا مع جنوده وقبائله لتصريفهم وشده أزرهم ؟ فان
 كان ينصرهم ولو بلسانه وقلبه فليعلم هذا كما أعلن ذلك ، وإن لم يفعل علم العالم
 الاسلامي أجمع انه غير مستعد الآن الا لما كان ينده له السلطان عبد الحميد من قبله ،